



رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم مترسقا افتتاح الاجتماع النيابي - الحكومي المشترك لمناقشة تعديل قانون البلدية

خلال افتتاحه الحلقة النقاشية التي نظمتها لجنة المرافق العامة البرلمانية حول مراجعة قانون البلدية الغانم: تشابك الاختصاصات وطول الدورة المستندية أبرز ما تعانيه البلدية في قانونها 5/2005

اختزال مشاكلة البلدية في تغيير القانون إنما هناك قوانين كثيرة ولكن لا تطبق التطبيق الصحيح، مضيفاً «إننا نحتاج إلى بعض التعديلات في مجال تشديد العقوبات إلى جانب فصل اختصاصات الجهاز التنفيذي والجهاز البلدي مع رفع مستواهما».

وأضاف صفر إن المجلس البلدي مطالب بأن يبحث ما يعرض عليه في مدد زمنية معينة «لأن هناك العشرات من الموضوعات في الإدراج لم تبحر بعد»، لافتاً إلى أهمية تخصيص تلك الخدمات التي تقوم بها البلدية «والإسراع في إقرار اللائحة الداخلية لقانون المختصة».



مهمل الخالد ومحمد شرار



الرئيس مرزوق الغانم ورجائه عيسى الكندري وم. عادل الخرافي وسعود الحريجي

من جانبه، قال رئيس المجلس البلدي الأسبق عبدالرحمن الحوي: إن القانون الحالي «يفتقر إلى مواد صريحة بشأن العقوبات»، مشيراً إلى أهمية بحسب القانون الجديد دور المجلس البلدي ودور أعضاء المجلس حتى يكون لهم القدرة الكاملة في مراقبة أعمال البلدية.

بدورها، لفتت رئيس مجلس الإدارة المدير العام للهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية نبيلة الخليل إلى التشابك الحالي بين اختصاصات هيئة الزراعة وبلدية الكويت في جزئية المادة 26 من القانون، مؤكدة أهمية إرجاع المسالخ إلى هيئة الزراعة «كون الهيئة هي الخط الدفاعي الأول للصحة العامة ومن ثم وزارة الصحة».

المحلي: أهمية استقلال المجلس البلدي في أموره المالية والإدارية علاوة على إنشاء مجالس المحافظات ويترك لها الجانب التنفيذي والتشريعي

تعارض مع اختصاصات جهات أخرى، حيث وكل إليه الدور في رقابة الأغذية بينما هناك وزارات الصحة والتجارة وأجهزة أخرى معنية بالغذاء ودورها بالاعتمادات وهو دور يفترض أن تتولاها وزارة التجارة وغيرها من اختصاصات يمكن إلحاقها بجهات أخرى. وأكد شرار أهمية أن يتناول القانون الجديد موضوع «كود البناء» المتعلق بالمواصفات الفنية للبناء، حيث إن «المواصفات الحالية قد وضعت منذ الستينيات ولم تتغير منذ السبعينيات ولم تتغير منذ السبعينيات ولم تتغير منذ السبعينيات ولم تتغير منذ السبعينيات».

في القانون الحالي هي المادة (12) وخصوصاً الفقرة (17) منه التي تنص على ألا يصدر المجلس البلدي قراراته إلا بعد دراسته من الجهاز التنفيذي إلى جانب التعديل على المادة (14) بضرورة تحديد موعد سبتين يوماً لرد مجلس الوزراء على قرار المجلس البلدي والإعتراف بقرارات المجلس نافذة.

أغلب البيوت في الكويت تعمل على عداد كهرباء واحد وعليه تصدر الأحكام بإعادة التيار. وأكد أن مدخل الإصلاح الإداري والمالي في بلدية الكويت يتأتى من خلال فك التشابك بينها وبين الجهات الحكومية الأخرى، مشيراً إلى بعض المعالجات والرؤى في شأن القانون الجديد كإمكانية الهيئة العامة للزراعة والثروة الحيوانية العامة للبيئة والحقائق لوائح المسالخ بوزارة التجارة أو الهيئة العامة للغذاء أو المحافظات واعطائها الاستقلالية

في التشريع» المتوفرة على موقع مجلس الأمة. من جهته، شدد رئيس لجنة المرافق العامة البرلمانية عادل الخرافي على ضرورة أن يأخذ الجانب الفني دوره كاملاً في السلطة التشريعية ليسير في توازن مع الرأي السياسي الأخرى للعمل الفني، مشيراً إلى القانون الحالي للبلدية «يعمل به منذ 50 عاماً وتقدمت الحكومة عليه بتعديلات عدة اعاققتها عن تطبيق القانون خصوصاً ما يتعلق بالجزاءات بسبب وجود شبهات دستورية».

الخرافي: قانون البلدية الحالي مضي عليه أكثر من 50 عاماً الكندري: قصور تشريعي ورقابي في قانون البناء والبلدية ستعمل على سد الثغرات

وقالت الخليل: إن بعض التفويضات الزراعية التي تتولاها بلدية الكويت من خلال المشاريع السياحية تتداخل مع أعمال الهيئة، وعليه يجب أن ترحل هذه التفويضات لهيئة الزراعة لتكون لديها المسؤولية الكاملة عن هذا الجانب.

من جهته، أشار المدير العام السابق للهيئة العامة للصناعة م.برك الصبيح إلى ضرورة أن يعمل الفريق المكلف بإعداد القانون الجديد للبلدية على خطين: الأول لهجة فك التشابك، والأخرى على تنقيح قوانين البلدية، مشدداً على أهمية تطبيق القانون وتنقيحه على الجميع والالتزام به مستشهماً بنجاح لجنة التعديلات على أسلاك الدولة والمظاهر غير المرخصة بهذا الشأن.

صفر: نحتاج إلى بعض التعديلات في مجال تشديد العقوبات إلى جانب فصل اختصاصات الجهاز التنفيذي والجهاز البلدي مع رفع مستواهما

وأشار إلى أهمية أن تكون العلاقات بين المجلس البلدي والجهاز الفني للبلدية علاقة تعاونية لا تنافسية، مضيفاً أن على المجلس البلدي أن يظل مجلساً فنياً وتنظيماً لا أن يحاول الارتقاء إلى مجلس الأمة ليكون مجلساً سياسياً ولا تستغل عضوية المجلس البلدي في غير الاختصاصات الأساسية.

وقال الوزير الكندري إن إنجاز معاملات المواطنين على أن يمارس المجلس البلدي اختصاصاته في إصدار اللوائح الرئيسية التي تخضع لها بلديات المحافظات. وشدد شرار كذلك على أهمية فك التشابك بين بلدية الكويت ووزارة التجارة وهيئة الزراعة والثروة السمكية وإدارة املاك الدولة والجهات الأخرى التابعة للجهاز التنفيذي للدولة حتى يتمكن كل مسؤول من مراقبة ومتابعة أداء جهازه بشكل جيد وإيجابي.

وقال الوزير الكندري إن الكويت بعد صدور القانون رقم 33 لسنة 2000 بشأن ادعاءات ملكية العقارات المملوكة للدولة وتحديد مدة زمنية في شأن ادعاءات الملكية ونتيجة للخصائص المتتالية للإدارة وبلدية الكويت للقضايا التي تتعلق بالمسال العام أقرت أن تلحق هذه الإدارة بالفتوى والتشريع على أن يقتصر دور الإدارة القانونية على القضايا الإدارية وعمل التشريعات من جهته، قال رئيس المجلس البلدي مهمل الخالد إن قانون البلدية الحالي «حجم من عمل المجلس البلدي» مبيناً أن أبرز المواد المقترحة تعديلياً

في التشريع» المتوفرة على موقع مجلس الأمة. من جهته، شدد رئيس لجنة المرافق العامة البرلمانية عادل الخرافي على ضرورة أن يأخذ الجانب الفني دوره كاملاً في السلطة التشريعية ليسير في توازن مع الرأي السياسي الأخرى للعمل الفني، مشيراً إلى القانون الحالي للبلدية «يعمل به منذ 50 عاماً وتقدمت الحكومة عليه بتعديلات عدة اعاققتها عن تطبيق القانون خصوصاً ما يتعلق بالجزاءات بسبب وجود شبهات دستورية».

الخالدي: القانون الحالي حجم عمل المجلس البلدي نثرار: أهمية طرح موضوع بلديات المحافظات وإعطائها الاستقلالية

وأشار الرئيس الغانم إلى إدارة الإعلام بالإمانة العامة للمجلس اطلقت رابطاً على موقع المجلس بشأن هذه الحلقات النقاشية حول القانون لإتاحة المجال أمام المواطنين للمساهمة في هذه الحلقات وأبداء أفكارهم بشأنها إلى جانب خدمة «سأهم

الحوي: القانون الحالي يفترق إلى مواد صريحة بشأن العقوبات

وأشار إلى أهمية أن تكون العلاقات بين المجلس البلدي والجهاز الفني للبلدية علاقة تعاونية لا تنافسية، مضيفاً أن على المجلس البلدي أن يظل مجلساً فنياً وتنظيماً لا أن يحاول الارتقاء إلى مجلس الأمة ليكون مجلساً سياسياً ولا تستغل عضوية المجلس البلدي في غير الاختصاصات الأساسية.

وقال الوزير الكندري إن الكويت بعد صدور القانون رقم 33 لسنة 2000 بشأن ادعاءات ملكية العقارات المملوكة للدولة وتحديد مدة زمنية في شأن ادعاءات الملكية ونتيجة للخصائص المتتالية للإدارة وبلدية الكويت للقضايا التي تتعلق بالمسال العام أقرت أن تلحق هذه الإدارة بالفتوى والتشريع على أن يقتصر دور الإدارة القانونية على القضايا الإدارية وعمل التشريعات من جهته، قال رئيس المجلس البلدي مهمل الخالد إن قانون البلدية الحالي «حجم من عمل المجلس البلدي» مبيناً أن أبرز المواد المقترحة تعديلياً

وأضاف أن جهاز البلدية أصبح «مترهلاً يعجز حتى عن تنفيذ ما هو منوط به ويعجز عن تطبيق القانون واللوائح التي لديه كونها

وأضاف صفر إن المجلس البلدي مطالب بأن يبحث ما يعرض عليه في مدد زمنية معينة «لأن هناك العشرات من الموضوعات في الإدراج لم تبحر بعد»، لافتاً إلى أهمية تخصيص تلك الخدمات التي تقوم بها البلدية «والإسراع في إقرار اللائحة الداخلية لقانون المختصة».

وأشار الرئيس الغانم إلى إدارة الإعلام بالإمانة العامة للمجلس اطلقت رابطاً على موقع المجلس بشأن هذه الحلقات النقاشية حول القانون لإتاحة المجال أمام المواطنين للمساهمة في هذه الحلقات وأبداء أفكارهم بشأنها إلى جانب خدمة «سأهم



بعض الحضور أثناء الاجتماع

بدر السهيل

أكد رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم أن أبرز ما تعانيه البلدية في قانونها الحالي مشكلة تشابك الاختصاصات بينها وبين الجهات الحكومية الأخرى التي بجانب ما يعانيه المواطنون من طول الدورة المستندية وما يتحملونه من أعباء نتجت عنها.

وأضاف الغانم في كلمة خلال افتتاحه الحلقة النقاشية التي نظمتها لجنة المرافق العامة البرلمانية حول مراجعة قانون البلدية 5/2005 بحضور وزير المواصلات ووزير الدولة لشؤون البلدية عيسى الكندري وعدد من المسؤولين والوزراء السابقين أن الحلقات النقاشية التي ينظمها المجلس في قضايا وقوانين معينة تشكل دعماً ومساندة لأعضاء المجلس في التوصل إلى المعالجة المطلوبة لبعض القوانين من منظور فني. وأكد أن «السياسي لا يمكن أن يفهم في كل شيء كما أن هناك قضايا فنية تصدر على أساس سياسي» مضيفاً «يجب أن تكون واضحة وشفافة كمثلين عن الأمة في وجود قضايا جوهرية وجذرية كموضوع البلدية وما تتضمنه من مشاكل» مشدداً على أن الحل يجب ألا يكون ارتجالياً أو جزئياً بل شاملاً وجذرياً.

وقال إن فكرة عقد الحلقة النقاشية جاءت من لجنة المرافق العامة البرلمانية برئاسة النائب عادل الخرافي ومقرر اللجنة سعود الحريجي لعقد هذه الحلقة للخروج بقانون يحظى بالحد الأدنى من التوافق بين مختلف الأطراف والجهات. وشدد على أن أي نجاح في أي مجال لا يحصل إلا من خلال العمل الجماعي مضافاً أن المجلس «إذا استأثر وحيداً بالتصديق لهذه القضية وفي أفضل الحالات سيرجح قانون موضع عليه وتطلع إلى العمل بروح جماعية لتحقيق مصلحة الكويت من خلال الاستعانة بالكفاءات والخبرات للخروج بمنهج متميز يكون له انعكاس مباشر واقعي وعملي ملموس وقابل للتطبيق».

وأضاف بأن البلدية تعاني من مشكلتين أولاهما تشابك الاختصاصات وعليه أي قانون يأتي يجب أن يفض هذا التشابك، مضيفاً أن المشكلة الأخرى هي طول الدورة المستندية وشكوى المواطنين منها وما يتحملونه من أعباء وأخطاء جهات أخرى وعليه «نأمل أن نخرج بتوافق حول القانون».

وأكد حرص المجلس على مشاركة ذوي الاختصاص في القوانين الفنية مباشرة من خلال الحلقات النقاشية أو من خلال خدمات المساهمة المتاحة على موقع المجلس، مشدداً على أن المجلس «لن يستأثر في القوانين ذات الطابع الفني إنما سيتشاور ويستمع إلى كل وجهات النظر الفنية ومن ثم تتوافر الإرادة السياسية لإقرار هذه القوانين بما يصب بمصلحة الوطن والمواطن».

وأشار الرئيس الغانم إلى أن إدارة الإعلام بالإمانة العامة للمجلس اطلقت رابطاً على موقع المجلس بشأن هذه الحلقات النقاشية حول القانون لإتاحة المجال أمام المواطنين للمساهمة في هذه الحلقات وأبداء أفكارهم بشأنها إلى جانب خدمة «سأهم